الأمم المتحدة

A/60/852

الجمعية العامة

Distr.: General
16 May 2006
Arabic
Original: English

**الدورة الستون**

البند ١٤٨ من جدول الأعمال

**تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا**

# تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

| | |
|---|---|
| المخصصات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٨٢١ ٩٨٦ ٠٠٠ دولار |
| النفقات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ | ٧٤٠ ٩٦٤ ٨٠٠ دولار |
| المخصصات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | ٧٢٢ ٤٢٢ ١٠٠ دولار |
| الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٧١٦ ٨٥٥ ٧٠٠ دولار |
| توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ | ٧١٦ ٧١٧ ٧٠٠ دولار |

## أولا – مقدمة

**١ – تستلزم توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٢٨ أدناه إجراء تخفيض قدره ٨٠٠ ١٣٨ دولار في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتقدم اللجنة أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات المتعلقة بإدارة وتنظيم البعثة وفرص تحقيق مزيد من الوفورات.**

٢ – وسيتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجهات نظرها وتوصياتها بشأن عدد من المسائل

250506 250506 06-35145 (A)

الشاملة. وبناءً على ذلك، تتناول اللجنة في الفقرات الواردة أدناه، الموارد والبنود الأخرى المتصلة ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا على وجه التحديد.

٣ - وترد في ختام هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعانت بها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في تمويل البعثة.

## ثانيا - تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

٤ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية، رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٦١/٥٨ باء مبلغا قدره ٨٦٤ ٨١٥ ٩٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، شاملا مبلغ ٨٢١ ٩٨٦ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة، ومبلغا قدره ٣٥ ٠١٥ ٣٠٠ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام، ومبلغا قدره ٧ ٨١٤ ٦٠٠ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. وبلغ مجموع نفقات البعثة عن الفترة مبلغا إجماليه ٧٤٠ ٩٦٤ ٨٠٠ دولار (صافيه ٧٣١ ١٩٦ ٧٠٠ دولار).

٥ - ويمثل الرصيد الناتج غير المرتبط به، وإجماليه ٨١ ٠٢١ ٢٠٠ دولار (صافيه ٨٠ ٧٠٤ ٤٠٠ دولار) حوالي ٩,٩ في المائة من مخصصات الإنفاق على البعثة. وتشمل الفروق الرئيسية في الموارد الوفورات المحققة في إطار:

(أ) الأفراد العسكريين (٢١ ٥٣٦ ٠٠٠ دولار)، ويعزى هذا المبلغ في المقام الأول، للنشر المبكر للمعدات المملوكة للوحدات التي قيدت تكاليفها على الفترة السابقة، وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة عما أُدرج في الميزانية وانخفاض عدد أفراد الشرطة المدنية الذين تمّ نشرهم عما كان متوقعاً؛

(ب) الموظفين المدنيين (١٢ ٥٨٩ ٧٠٠ دولار)، ويعود هذا المبلغ أساساً إلى ارتفاع معدل شواغر الموظفين الدوليين عما أُدرج في الميزانية، وتأخر نشر متطوعي الأمم المتحدة، وقد قابله جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين بسبب جداول المرتبات المنقحة النافذة اعتبارا من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ ولأن أكثر من نصف وظائف فئة الخدمات العامة شُغِلت بمستويات أعلى مما أُدرج في الميزانية؛

(ج) الاحتياجات التشغيلية (٤٦ ٨٩٥ ٥٠٠ دولار) ويعود هذا المبلغ، بين أمور أخرى، إلى انخفاض تكاليف استئجار أماكن العمل وإلغاء مشروع مخطط من أجل إيصال وتوزيع الوقود في جميع أرجاء البلد نتيجة للحالة السيئة للهياكل الأساسية، واستعمال لوازم

الدفاع الميداني التي تمّ شراؤها في الفترة السابقة، وانخفاض استهلاك الوقود والزيوت بسبب الحالة السيئة للطرق، واستعمال عدد من الطائرات العمودية أقل مما كان مدرجاً في الميزانية بطائرة واحدة، وانخفاض رسوم استئجار الجهاز المرسل المجيب العالمي واستئجار خط بريندیزي.

٦ - ويمكن الإطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء (A/60/645) بشأن فرادى أوجه الإنفاق، كلما استدعى الأمر، في سياق مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/653) في الفقرات أدناه.

٧ - وكان الأمين العام قد اقترح، في تقريره عن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/60/450)، عددا من التدابير التي يلزم اتخاذها لتمويل هذه الاستحقاقات المتراكمة وحصرها، وقد تكفلت هذه التدابير، في جملة أمور أخرى، بتحويل مبلغ ٢٥٠ مليون دولار من الأرصدة غير الملتزم بها والوفورات التي تحققت من بعثات حفظ السلام في نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ أو من إلغاء التزامات الفترة السابقة لهذه البعثات. **ورهناً بما قد تقرره الجمعية العامة، قد تترتب على ذلك آثار على تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعلى غيرها من عمليات حفظ السلام.**

## ثالثا - معلومات عن الأداء المالي في الفترة الراهنة

٨ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ مجموع ما قُسِّم على الدول الأعضاء ٠٠٠ ٥٨٦ ٩٧٦ ١ دولار فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا منذ إنشائها. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة في التاريخ نفسه ٠٠٠ ٢٥٨ ٧٨٦ ١ دولار، مما يدع رصيدا غير مسدد قيمته ٠٠٠ ٣٢٨ ١٩٠ دولار. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كان لدى البعثة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٤ دولار نقداً، وبلغت الالتزامات غير المصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغ ٠٠٠ ٩٨٨ ٥٦ دولار.

٩ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن المبلغ المقدّر المستحق السداد عن تكاليف القوات حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ يبلغ ٠٠٠ ٤٧٨ ١٧ دولار، في حين لا يوجد أي مبلغ مستحق الدفع عن المعدات المملوكة للوحدات. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة أو العجز، تمّ تسديد ١٠٠ ٣٤٥ ١ دولار حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ من أجل ثلاثين مطالبة، وما زالت ١٨ مطالبة معلقة. **وتتوقع اللجنة الاستشارية تسوية هذه المطالبات سريعاً.**

١٠ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، كانت حالة شغل وظائف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على النحو التالي:

| | الوظائف المأذون بها | الوظائف المشغولة | معدل الشواغر/التأخير في النشر (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|
| المراقبون العسكريون | ٢١٥ | ١٩٩ | ٧,٤ |
| أفراد الوحدات العسكرية | ١٥ ٠٣٥[أ] | ١٤ ٦١٤ | ٢,٨ |
| الشرطة المدنية | ٦٣٥ | ٥٦٤ | ١١,٢ |
| وحدات الشرطة المشكَّلة | ٤٨٠ | ٤٨٠ | - |
| الموظفون الدوليون | ٦٠٧[ب] | ٥٢٩ | ١٢,٩ |
| الموظفون الوطنيون | ٧٨١[ب] | ٧٥٤ | ٣,٥ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢٧٨[ب] | ٢٥٨ | ٧,٢ |

(أ) يشمل الزيادة المؤقتة وقدرها ٢٥٠ فرداً عسكرياً للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) ومددها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦).

(ب) لا تشمل الوظائف في الشُعبة الانتخابية التي ألغيت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٢١ وظيفة دولية، و ٢٣ وظيفة وطنية، و ١٥٣ وظيفة متطوع) أو الوظائف الممولة بموجب المساعدة العامة المؤقتة (٩ وظائف دولية و ٧ وظائف وطنية).

١١ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبين وضع النفقات الجارية والمتوقعة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر المرفق ١ لهذا التقرير). وبلغت النفقات الجارية لهذه الفترة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، مبلغ ٦٤٢ ٨٥٧ ٢٢٢ دولارا مقابل اعتماد يبلغ إجماليه ٧٢٢ ٤٢٢ ١٠٠ دولاراً، الذي يمثل نسبة ٨٩ في المائة مقابل فترة مالية مكتملة بنسبة ٨٣ في المائة. وتبلغ النفقات الراهنة والمتوقعة لكامل الفترة المالية ٧١٢ ٥١٤ ٦٩٥ دولاراً، أو نحو ٩٩ في المائة من المخصصات المعتمدة. وتشمل هذه المجاميع بالطبع الوفورات المتوقعة وتجاوزات الإنفاق. وتلاحظ اللجنة بهذا الصدد أنه توجد وفورات متوقعة هامة قدرها ١٦,٤ مليون دولار في إطار التكاليف التشغيلية؛ إلا أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تشير إلى تخفيض مقداره ١٤,٤ مليون دولار في إطار هذا البند من بنود الإنفاق.

# رابعاً – الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

## ألف – الولاية والنتائج المقررة

١٢ – قام مجلس الأمن بإنشاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبموجب القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مدّد المجلس ولاية البعثة إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وأذن للبعثة بأن تنشر ٢٥٠ فرداً من أفراد الأمم المتحدة العسكريين في سيراليون اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون؛ وأذن بإجراء زيادة مؤقتة في العدد الأقصى للأفراد العسكريين ليبلغ مجموعه ٢٥٠ ١٥ فرداً للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وطلب إلى الأمين العام تقديم توصيات بشأن خطة الإنهاء التدريجي للبعثة. كما أذن المجلس بموجب قراره ١٦٥٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، للأمين العام بأن ينقل فورا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قوة قوامها الأقصى سرية مشاة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، من أجل توفير تغطية أمنية إضافية لموظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، ومن أجل الاضطلاع بالمهام الأخرى المسندة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي قراره ١٦٦٧ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، مدد المجلس ولاية البعثة إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وقرر الإبقاء على الحد الأقصى لقوام قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحدود ٢٥٠ ١٥ فرداً. كما أكّد المجلس عزمه على أن يأذن للأمين العام بنقل القوات بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على أساس مؤقت حسب الاقتضاء، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات أخرى بشأن خطة الإنهاء التدريجي في تقريره المرحلي القادم عن البعثة.

١٣ – واتسمت فترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بإجراء انتخابات في سائر أنحاء البلد لانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ومجلسي الشيوخ والنواب في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ طبقاً لاتفاق السلام الشامل الموقع في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وتنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا. وستتحول بالتالي مهمة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في الفترة القادمة، من حفظ السلام إلى بناء السلام، إلى جانب عملها في دعم توطيد ومدّ سلطة الدولة إلى جميع أجزاء البلاد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن بعثة التقييم المشتركة بين الإدارات التي زارت ليبريا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ أوصت بأن تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنشر المزيد من كبار أخصائييها في مجالات السياسة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في المناطق الداخلية

من البلد وأن توفد خبراء مؤهلين من بين الموارد الموجودة لديها داخل عنصر الشؤون المدنية إلى المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك (S/2006/159، الفقرة ٥٤).

١٤ - فيما يتعلق بإطار الميزانية المستند إلى النتائج، تلاحظ اللجنة الاستشارية تحسناً ملموساً في عملية العرض والمضمون، في كل من تقرير الأداء والميزانية المقترحة على السواء. وتلاحظ اللجنة الاهتمام الذي تم إيلاؤه لتوصياتها المتعلقة بالحاجة إلى استعمال مصطلحات شفافة وواضحة لوصف المعايير (انظر A/59/736/Add.11، الفقرة ٨).

١٥ - كما أعربت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/59/736/Add.11، الفقرة ٢٤) عن القلق لرحيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من ليبريا واستيعاب مهام تنسيق الشؤون الإنسانية داخل البعثة وطالبت بإجراء استكمال للمنظور الطويل الأجل للبعثة عن كيفية تحويل المهام الواقعة في الوقت الراهن ضمن مجال أنشطة تنسيق الشؤون الإنسانية وإعادة التأهيل والإنعاش وإعادة التعمير واحتمال إنهاء هذه المهام على مراحل. وأُبلغت اللجنة بأنه ستقدم إليها خطة للإنهاء التدريجي المرحلي لفرع تنسيق الشؤون الإنسانية في البعثة في سياق الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وفي هذه الأثناء سيتم تحويل عدد من المهام التي يقوم بها الفرع إلى السلطات المحلية خلال الفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

١٦ - ومن بين أشياء أخرى، يدير الفرع حالياً عملية إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني، لتقوم بتوزيع أدوار تقييم المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ بين عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة. وستتولى الحكومة تدريجياً هذه الأدوار مع تزايد قدراتها في هذه المجالات. ومن المتوقع أن تختتم عملية عودة المشردين داخلياً التي تديرها الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأن يتم في الوقت نفسه إغلاق وحدة الأشخاص المشردين داخلياً المكونة عموما من موظفين معارين من الوكالات. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الإشراف على عودة اللاجئين الليبريين التي من المقرر أن تكتمل في عام ٢٠٠٧.

١٧ - كما يتولى فرع تنسيق الشؤون الإنسانية رصد مناطق العودة لكفالة أن تكون عودة اللاجئين مستدامة. وتشمل مهمة الرصد حماية العائدين، وتنسيق أنشطة الإنعاش القائمة في المجتمعات المحلية، وتحديد الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل تحديد أوجه النقص. وسينقل الفرع هذه المسؤوليات إلى السلطات المحلية وإلى اللجنة المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وستنتقل مسؤولية تعبئة

دعم المانحين لأنشطة الإنعاش تدريجياً إلى الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، مع تنشيط اللجنة المعنية بتنمية ليبريا وإعادة تعميرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مركز الإعلام المعني بالشؤون الإنسانية الذي يموله في الوقت الراهن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سيحل محله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطة الإنهاء التدريجي المرحلي لفرع الإنعاش والتأهيل وإعادة الإدماج ستقدم أيضاً إلى اللجنة في سياق نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وسيعمل الفرع خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تدريجياً على نقل مسؤوليته عن دعم فضّ التوترات والمنازعات التي يشترك فيها المقاتلون السابقون إلى وكالات الأمم المتحدة (وبالأخص إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وإلى اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل وإلى الحكومة. وفي الوقت الراهن، يركز الفرع على أنشطة الإنعاش وإعادة الإدماج في الأجل المتوسط للعائدين والمقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية التي سيعودون إليها. وسيواصل الفرع بين مسائل أخرى، مساعدة الحكومة في استعراضها للاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج لكفالة التأكيد على توفير فرص العمل للمقاتلين السابقين وللسكان الآخرين المتأثرين بالحرب وسيدعم تنفيذ استراتيجية للإنعاش تستند إلى المجتمع المحلي وتشارك فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما ركز الفرع على تنسيق إصلاح الهياكل الأساسية، كالطرق، التي تعتبر حاسمة من أجل النهوض بإحياء الاقتصاد في ليبريا، كجزء من دعمه للجهود الوطنية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وسيتم استيعاب دور التنسيق هذا في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من جانب اللجنة المعنية بتنمية وإعادة تعمير ليبريا، عماد الهيكل الأساسي.

## باء - الاحتياجات من الموارد

١٩ - تبلغ الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (A/60/653) مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٨٥٥ ٧١٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٥٠ ٧٠٦ دولار) مما يمثل انخفاضاً قدره ٤٠٠ ٥٦٦ ٥ دولار أو ٠,٨ في المائة بالقيمة الإجمالية عن المبلغ الذي اعتمد للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وقدره ١٠٠ ٤٢٢ ٧٢٢ دولار. وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٢١٥ مراقبا عسكريا و ٧٨٥ ١٤ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، و ١١٥ ١ من شرطة الأمم المتحدة، التي تشمل الوحدات المشكَّلة، و ٥٩٩ موظفاً دولياً، و ٩٥٧ موظفاً وطنياً و ٢٧٨ من متطوعي الأمم المتحدة. وكما أشير إليه في الفقرة ١٢ أعلاه، قرر مجلس الأمن بموجب القرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦) الإبقاء على الحد الأقصى لقوام قوات البعثة بحدود ٢٥٠ ١٥ فردا

(ويشمل المراقبين العسكريين). وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأنه إذا استلزم الأمر تخصيص موارد إضافية بخصوص قرار المجلس تمديد زيادة الحد الأقصى للأفراد العسكريين حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أو إجراء تمديدات إضافية في المستقبل، يتعين على الأمين العام أن يعود إلى الجمعية العامة لطلب مخصصات إضافية أو منحه سلطة الالتزام حسب الضرورة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالأثر المالي لنقل الأفراد العسكريين مؤقتا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وفقاً لما ذكر في الفقرة ١٢ أعلاه، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المراقب المالي أشار في رسالته المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية، إلى أنه استناداً إلى قرار مجلس الأمن، يظل أي فرد ينقل بين البعثات محسوبا على الحد الأقصى المأذون به للأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة التي ينقل منها ذلك الفرد (انظر قرار مجلس الأمن ١٦٥٠ (٢٠٠٥))، وأنه سيتم استعمال الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدعم عمليات النقل إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسيتضمن ذلك بالأخص، التكاليف المرتبطة بسداد مستحقات البلدان المساهمة بقوات، عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات والإعالة الذاتية بالإضافة إلى حصص الإعاشة والوقود. وسيتم تلبية احتياجات الدعم اللوجستي والإداري من الموارد المتوفرة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أُبلغت اللجنة بأنه سيتم الإبلاغ عن التكاليف المرتبطة بنقل الأفراد العسكريين مؤقتا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في سياق استعراض تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

## ١ - الأفراد العسكريون والشرطة

| الفئة | الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | الوظائف المأذون بها المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ |
|---|---|---|
| المراقبون العسكريون | ٢١٥ | ٢١٥ |
| أفراد الوحدات العسكرية[أ] | ١٥ ٠٣٥ | ١٥ ٠٣٥ |
| شرطة الأمم المتحدة | ٦٣٥ | ٨٧٥ |
| وحدات الشرطة المشكَّلة | ٤٨٠ | ٢٤٠ |

(أ) يشمل الزيادة المؤقتة ومقدارها ٢٥٠ فرداً عسكرياً للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بموجب موافقة مجلس الأمن في قراره ١٦٢٦ (٢٠٠٥) التي تمّ تمديدها إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بالقرار ١٦٦٧ (٢٠٠٦).

٢١ - وتنص الميزانية المقترحة على زيادة عدد رجال شرطة الأمم المتحدة بمقدار ٢٤٠ فردا، وإجراء تخفيض مقابل في عدد الشرطة العاملين في الوحدات المشكَّلة، وذلك بهدف تعزيز تدريب الشرطة الوطنية في الأقاليم. وسيُحتفظ بـ ٨٧٥ شرطيا من شرطة الأمم المتحدة للأشهر الستة الأولى من الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وبعد ذلك سيتم تخفيض هذا العدد من الشرطة تدريجياً بمقدار ٢٦٠ شرطيا. كما أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عوامل تأخير النشر قد تم تطبيقها بنسبة ٥ في المائة للمراقبين العسكريين و ٢ في المائة للوحدات العسكرية.

٢٢ - وتقدر الاحتياجات للأفراد العسكريين والشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بمبلغ ٩٠٠ ٩١١ ٣٧٨ دولار، وتعكس زيادة قدرها ٦٠٠ ٨٥٢ ٦ دولار، أو ١,٨ في المائة، على مخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتنجم الاحتياجات المتزايدة بشكل رئيسي من النشر التام لـ ٧٨٥ ١٤ فرداً من أفراد الوحدات خلال فترة الاثني عشر شهراً مع عامل تأخير في النشر بنسبة ٢ في المائة، مقارنة مع المتوسط السنوي الذي بلغ ٠٠٢ ١٤ خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وارتفاع معدل نشر شرطة الأمم المتحدة. وتقابل هذه الزيادات جزئياً بانخفاض احتياجات بدلات الإجازات الترويحية أن الوحدات ستكون مكتفية ذاتياً ولشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات حيث أن من المقرر ألا تجري أي عملية للإعادة إلى الوطن لعام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى انخفاض احتياجات السفر الخاصة بعمليات تمركز شرطة الأمم المتحدة وتناوبها وإعادتها إلى الوطن نتيجة انخفاض معايير تقدير التكاليف بالاستناد إلى نفقات الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بنسبة ٢٥ في المائة.

## ٢ - الموظفون المدنيون

| الفئة | الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦[أ] | الوظائف المأذون بها المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧[ب] |
|---|---|---|
| الموظفون الدوليون | ٦٠٧ | ٥٩٤ |
| الموظفون الوطنيون[ج] | ٧٨١ | ٩٥٥ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ٢٧٨ | ٢٧٨ |

(أ) لا تشمل وظائف الشُعبة الانتخابية التي ألغيت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (٢١ وظيفة دولية، و ٢٣ وظيفة وطنية، و ١٥٣ وظيفة متطوع) أو الوظائف الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة (٩ وظائف دولية و ٧ وظائف وطنية).

(ب) لا تشمل الوظائف الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة (٥ وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين).

(ج) تشمل الموظفين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

**٢٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجدول العام للموارد البشرية الوارد في موجز الميزانية المقترحة لا يعطي صورة واضحة عن تغيرات ملاك الموظفين المقترحة، إذ أنه لا يأخذ بالحسبان التخفيضات في ملاك الموظفين الناجمة عن إتمام عملية الانتخابات وإلغاء الشُعبة الانتخابية وفقاً لما هو مقرر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (انظر A/59/630، الجدول ٥، الحاشية ب). فقد أدى إلغاء الشُعبة إلى تخفيض ١٩٧ وظيفة (٢١ وظيفة دولية، و ٢٣ وظيفة وطنية و ١٥٣ وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة). وسيتم الاحتفاظ بثماني وظائف (٦ وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لصالح وحدة انتخابية. وتلاحظ اللجنة إدراج وظائف ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة في جدول ملاك التوظيف. وتعرب اللجنة عن تقديرها لإدراج هذه المعلومات؛ بيد أنها تطلب بأن تتضمن جداول الموارد البشرية في المستقبل عموداً مستقلاً للوظائف الممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة بدلاً من إدراجها في الحاشية، بغية توضيح الفارق بين الوظائف المؤقتة والوظائف الدائمة. وتشير اللجنة، بهذا الصدد، إلى أن الاقتراح للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يتضمن تحويل ٩ وظائف ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة (٤ وظائف ف - ٣ و ٥ وظائف موظف وطني) إلى وظائف دائمة.**

٢٤ - وكما يتبيّن من الجدول أعلاه، فإن الاقتراح الوارد في وثيقة الميزانية يتطلب عمليا زيادة ١٦١ وظيفة - تمثل الناتج الصافي لتخفيض ١٣ وظيفة دولية وزيادة ١٧٤ وظيفة وطنية. وتقدر تكاليف الموظفين بمبلغ ٨٠٠ ٤٨٧ ١٠٨ دولار كما يتبيّن في الوثيقة A/60/653 وتعكس تطبيق معاملات شغور بنسبة ٢٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين.

## توصيات بشأن الوظائف

٢٥ - إلغاء وظيفتين (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية وواحدة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى)) في أمانة لجنة الرصد المشتركة (العنصر ١، وقف إطلاق النار). **ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذه الإلغاءات.**

٢٦- تحويل وظيفة واحدة من رتبة ف - ٢ في وحدة حقوق الإنسان والحماية إلى وظيفة وطنية (العنصر ٢، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان). وكانت اللجنة الاستشارية قد أعربت عن وجهة نظرها في الماضي بأنه يتعين تشجيع الاستبدال التدريجي للموظفين الدوليين بموظفين وطنيين حيثما يكون ذلك مجديا وفعالا من ناحية التكاليف في عمليات حفظ السلام، إذ أن ذلك يساهم في بناء القدرات ونقل المهارات إلى السكان المحليين، ويزيد من

شعور السكان المحليين بملكية الأنشطة التي تقوم بها البعثة حالياً (انظر A/59/736، الفقرة ٥٨). **وعليه، توصي اللجنة بالموافقة على التحويل المقترح.**

٢٧- تحويل أربعة وظائف مؤقتة لموظف برامج من رتبة ف - ٣ (موظفان لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (الإنعاش والحكم) ووظيفتين لوحدة الإغاثة والإنعاش والتأهيل) وخمسة موظفين للشؤون الإنسانية (موظفون وطنيون) من التمويل في إطار المساعدة العامة المؤقتة، إلى وظائف دائمة (العنصر ٢، حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية). وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم المزيد من التوصيات لخطة التخفيض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). **بالرغم من أن البعثة لم تبدأ عملية التخفيض التدريجي بعد، فإن من رأي اللجنة الاستشارية أن من الحكمة البدء بالتخطيط لذلك منذ الآن. وبالتالي فإن اللجنة لا تنصح بإنشاء وظائف جديدة في ميداني الشؤون الإنسانية والتنمية مسبقاً قبل وضع خطة التخفيض التدريجي. وعليه، توصي اللجنة بعدم الموافقة على التحويلات المقترحة.**

٢٨ - إنشاء وظيفة واحدة من رتبة ف - ٣ موظف قانوني (العنصر ٣، إصلاح الأمن). وسيكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً عن صياغة مختلف العقود واستعراضها والبرقيات المشفرة وتقديم المشورة بشأن المطالبات وإعداد تقارير التحقيقات وأحكام المحاكم الليبرية ومذكرات التفاهم والسياسات العامة القانونية ومسائل الموظفين لفئة كبار المديرين والكيانات القانونية الليبرية. **ويبدو للجنة الاستشارية أن معظم العمل القانوني الأساسي الذي كان مطلوباً في ليبريا، كصياغة التشريعات، إما أنه أُنجز أو في طريق الإنجاز. لذلك فهي تعتقد أن إنشاء وظيفة جديدة من رتبة ف — ٣ لا مبرر لها الآن.**

٢٩ - تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) إلى وظائف وطنية في مكتب مفوض شرطة الأمم المتحدة (العنصر ٣، إصلاح الأمن). **للأسباب المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالمصادقة على التحويل المقترح.**

٣٠ - إلغاء ٢٧ وظيفة دولية (وظيفة من رتبة مد - ٢، ووظيفة من رتبة ف - ٥، و ٧ وظائف من رتبة ف - ٤، و ١١ وظيفة من رتبة ف - ٣، ووظيفة من رتبة ف - ٢، و ٤ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى))، و ٢٥ وظيفة وطنية (موظفين وطنيين و ٢٣ موظف من فئة الخدمات العامة الوطنية) و ١٥٣ وظيفة من متطوعي الأمم المتحدة تتعلق بإلغاء الشُعبة الانتخابية (العنصر ٤، عملية السلام). وكما أشير إليه في الفقرة ٢٣ أعلاه، أُلغيت الشُعبة الانتخابية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

٣١ - تحويل وظيفة من رتبة ف - ٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية في مكتب الاتصالات والإعلام إلى وظائف وطنية (العنصر ٤، عملية السلام). **للأسباب المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التحويل المقترح.**

٣٢ - تحويل خمس وظائف دولية إلى وظائف وطنية (وظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) في قسم الخدمات العامة، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (رتب أخرى) في قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية في قسم الموظفين ووظيفتين من فئة الخدمة الميدانية في قسم المشتريات) (العنصر ٥، الدعم). **للأسباب المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالمصادقة على التحويلات المقترحة.**

٣٣ - إنشاء ١٦١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية (٦٢ في الأمن، و ٢٩ في النقل و ٧٠ في الهندسة) (العنصر ٥، الدعم). كما أشير إليه في الميزانية المقترحة، يجري تقديم خدمات الأمن في الوقت الراهن من خلال عقد تجاري في منروفيا ومن جانب ١٣٤ متعهداً فردياً في الأقاليم. وهناك ستة وعشرون موقعاً محروماً تماماً من خدمات الأمن. والاقتراح هو مدّ نطاق المتعهدين التجاريين إلى الأقاليم، بما في ذلك ٢٦ موقعاً بدون موظفين. ويقدر أنه ستكون هناك حاجة إلى ٦٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية، منها ٢٦ للإشراف على الخدمات التي ستقدم في إطار عقود تجارية في ٢٦ موقعاً بدون موظفين و ٢٦ لتزويد ست غرف لاسلكي بالموظفين على مدار الساعة. وسيتم الاستغناء عن خدمات ١٣٤ متعهداً فردياً.

٣٤ - وفيما يتعلق باحتياجات قسم النقل، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تمت الاستعانة بنحو ٦١ متعهداً فردياً خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نتيجة الحاجة لفتح المزيد من ورشات النقل في الأقاليم أكثر مما كان متوقعاً أصلا. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، يقترح الاستغناء عن جميع المتعهدين الفرديين وإنشاء ٢٩ وظيفة وطنية للوظائف التي يتوقع أن تبقى كاحتياجات دائمة، كما يلي:

- ستة ميكانيكيين لمنروفيا (٣ ميكانيكيين لورشة المعدات الخفيفة ووحدة الصيانة في المقر، وميكانيكي للمعدات الثقيلة والمعدات المتخصصة للمقر، وميكانيكيين لوحدة إصلاح أضرار الحوادث).
- ميكانيكيان، واحد للورشة الجديدة في فوانجاما وواحد للورشة الجديدة في توبمانبرغ.
- تسعة عشر سائقاً لوحدة إرسال المركبات الثقيلة واستعادتها. وتستعمل المركبات الثقيلة لإيصال المياه شهرياً إلى مواقع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في سائر أنحاء البلد ونقل الوقود وتوزيعه، وجمع مياه المجارير ونقل مواد البناء والهندسة.

٣٥ - ويُطلب لقسم الهندسة سبعون وظيفة وطنية جديدة، بصورة رئيسية لدعم توليد الطاقة الكهربائية ومنشآت معالجة المياه في ٢٢ موقعاً في أنحاء ليبريا كما يلي: خمسة نجارين، وتسعة كهربائيين، و ٢٥ ميكانيكي مولدات، و ٤ فنيي تدفئة وتهوية وتكييف، و ٧ سمكرية، و ٥ عمال للمستودعات، و ١١ عاملاً لمنشأة معالجة المياه و ٤ آخرين. وسيحل هؤلاء الموظفين محل الموظفين الذين يعملون حاليا بعقود فردية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن عدد المتعاقدين الفرديين قد وصل إلى ٢٧٨ وسطيا في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

٣٦ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بتفصيلات كلفة الترتيب الحالي، الذي يستخدم مزيجاً من المتعاقدين الفرديين والمتعاقدين التجاريين، مقارنة مع الترتيب المقترح الذي سيستبدل المتعهدين الفرديين بموظفين وطنيين (انظر المرفق الثاني لهذه الوثيقة). وكما يمكن ملاحظته من الجداول المقدمة، تبلغ الكلفة الإضافية الناجمة عن إنشاء وظائف مقابل استخدام متعهدين فرديين ٥٠٠ ٤١١ ١ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توفير الأمن في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ للمكاتب الإدارية في الأقاليم من خلال إشغالها لمواقع مشتركة مع الوحدات العسكرية؛ بيد أن المكاتب الإدارية ستنتقل خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ خارج الوحدات العسكرية وستحتاج البعثة لتوفير الأمن. وستزداد بالتالي تكلفة العقد التجاري لتوفير الأمن في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمقدار ٩٠٠ ١٠٤ ١ دولار. وهكذا، سيبلغ إجمالي التكلفة الإضافية الناجمة عن الترتيب الجديد المقترح للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبلغ ٤٠٠ ٥١٦ ٢ دولار. وأُبلغت اللجنة بأنه من غير الممكن في هذه المرحلة تحديد عدد المتعهدين الفرديين الحاليين الذين سيتم تحويلهم إلى موظفين وطنيين وأن هذه المعلومات ستقدم في سياق استعراض الميزانية المقبلة.

٣٧ - **توصي اللجنة الاستشارية، إذ تضع في اعتبارها الفقرة ٥٥ من تقريرها العام بشأن عمليات حفظ السلام المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (A/59/736) التي أشارت فيها إلى أن الإجراء السليم في الميزنة يقتضي أن يؤدي الموظفون الذين يشغلون وظائف ثابتة المهام المستمرة، بالموافقة على الوظائف الجديدة المقترحة وعددها ١٦١ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية في إطار عنصر الدعم.**

٣٨ - تحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة في قسم الموظفين و ٢ في المشتريات) ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الدولية (رتب أخرى) إلى فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة من فئة الخدمات العامة ووظيفة في تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات) (العنصر ٥، الدعم). **للأسباب المبيّنة في الفقرة ٢٦ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التحويلات المقترحة.**

٣٩ - إضافة إلى التغييرات المذكورة أعلاه المقترح إدخالها على ملاك الموظفين، تقترح البعثة العديد من عمليات النقل بين العناصر وضمنها. **ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على عمليات النقل المقترحة وهي تشجع البعثة على استخدام النقل كوسيلة للتعامل مع الأولويات المتغيرة مع اقتراب البعثة من عملية التخفيض التدريجي.**

## ٣ - تكاليف التشغيل

| مخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ | الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ |
|---|---|
| ٩٠٠ ٨٦٣ ٢٤٣ دولار | ٠٠٠ ٤٥٦ ٢٢٩ دولار |

٤٠ - تمثل الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ انخفاضاً مقداره ٩٠٠ ٤٠٧ ١٤ دولار، أو بنسبة ٥,٩ في المائة، مقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتشمل العوامل الأساسية التي ساهمت في التغيير انخفاض الاحتياجات من المساعدة العامة المؤقتة وإيجار أماكن العمل والمواد الانتخابية نتيجة إنجاز العملية الانتخابية في عام ٢٠٠٥، وانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم بالاستناد إلى الاستعمال الفعلي في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وانخفاض تكاليف الخيام وسداد تكاليف أماكن الإقامة، حيث سيتم توفير أماكن الإقامة ذات الهياكل الصلبة لأغلبية الوحدات، وانخفاض الاحتياجات في إطار اقتناء المركبات ناجمة عن اقتناء عدد من وسائل النقل البرية المتخصصة يقل عما كان مقررا بـ ٥٩ مركبة. ويقابل ذلك جزئياً زيادة الاحتياجات في إطار النقل الجوي بسبب ارتفاع سعر اللتر من الوقود من ٠,٥٨ دولار في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٠,٧٦ دولار في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وزيادة للمعدات المملوكة للوحدات نتيجة إدراج تكاليف الوحدات العسكرية بكامل قوامها في ميزانية الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما كان مقرراً إجراء تخفيض للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وزيادة احتياجات خدمات الأمن وخدمات التعديل والتجديد.

### النقل الجوي

٤١ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات، خلال مراجعته لحسابات عمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أن أيا من طائرات البعثة الخمس والعشرين لم تستعمل بصورة كافية وأن متوسط الركاب في كل رحلة جوية قدِّر بنسبة ٢٩ في المائة

وأن متوسط الحمولة المنقولة في كل رحلة قُدر بنسبة ١٨ في المائة[1]. وردت البعثة (انظر A/60/653، الفرع خامسا، جيم) بتبيان أنها تقوم حالياً برصد ساعات الطيران الفعلية على أساس يومي وشهري وتراقب الرحلات الجوية حسب الضرورة. كما أُعلمت اللجنة الاستشارية بأن البعثة كانت تعمل على إيجاد وسائل لزيادة الاستعمال، مثل تعديل مواعيد الرحلات الجوية لخدمة عدد أكبر من الركاب والشحنات، وأن ذلك قد أعطى بعض النتائج الايجابية. إضافة إلى ذلك، فقد أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام مبادئ توجيهية شاملة لميزانية الطيران وأعدت نموذجا يسترشد به في إعداد ميزانيات الطيران. وأعطيت البعثات تعليمات لكي تبين كل إسقاطات ساعات الطيران في المستقبل على أساس استعمال فعلي للطائرات. **وترحب اللجنة بهذه التطورات وتتوقع أن يتم الإبلاغ عن هذه التغييرات لدى تقديم الميزانية القادمة.**

### الإعلام

٤٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الاحتياجات التقديرية للإعلام للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مماثلة تقريباً لتلك العائدة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بالرغم من إكمال الانتخابات في عام ٢٠٠٥. ولا يزال ملاك الموظفين في حدود ٦٤ (١٨ موظفا دوليا، و ٣٦ موظفا وطنيا، و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة) ولا تزال التكاليف التشغيلية في حدود ٢,٥ مليون دولار تقريباً. **وتدرك اللجنة أهمية الأنشطة الإعلامية، بالأخص الإرسال اللاسلكي للبعثة للاتصال مع المناطق البعيدة؛ ومع ذلك فهي ترى أنه يتعين على البعثة أن تشجع تنمية القدرات الوطنية من أجل التخفيض التدريجي الوشيك.**

### مشاريع الأثر السريع

٤٣ - تتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ اعتماداً بمبلغ ١ مليون دولار لمشاريع الأثر السريع. وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، بناء على طلبها، بأن كلفة إدارة مشاريع الأثر السريع في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ستبلغ ٦٠٠ ٣٧١ دولار أو ٣٧ في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب. **وترى اللجنة الاستشارية أن ذلك مُبالغ فيه. فبالالتزام بالقصد الأساسي من هذا النوع من المشاريع، ينبغي أن تبقى التكاليف العامة في جميع الأحوال ضمن الحدود الدنيا؛ لهذا الغرض تطلب اللجنة أن يُعاد النظر في عدد ومستوى الوظائف في وحدة مشاريع الأثر السريع. إضافة إلى ذلك، يتعين بذل**

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ٥ (A/60/5)، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفقرة ١٤١.

**الجهود لتحديد شركاء التنفيذ، بما في ذلك محلياً، بغية المشاركة في عبء تكاليف إدارة المشاريع.**

٤٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تقرير الإبراهيمي) دعا إلى تمويل مشاريع الأثر السريع في ميزانية السنة الأولى للبعثة (انظر A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٤٧ (أ)). وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٥/٥٨ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ التوصية التي تقدمت بها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن تتاح الموارد لمشاريع الأثر السريع خلال العام الثاني من عمليات حفظ السلام شريطة أن تظل تستخدم في توفير الدعم المباشر لولاية البعثة وأن تلبي احتياجات غير مشمولة بجهود التنمية والمساعدة الإنسانية الحالية أو أن تستخدم عاملا حفازا لتوسيع نطاق تلك الجهود[٢]. وجرت استثناءات من هذه القاعدة في حالات عديدة؛ ومع ذلك فقد طلبت الجمعية العامة في الجزء سابعا من قرارها ٢٩٦/٥٩ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى الأمين العام تبسيط عملية تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع وكفالة أن تنفذ بشكل كامل ضمن الأطر الزمنية المقررة. **ترى اللجنة أنه يعود إلى الجمعية العامة أن تقرر فيما إذا كانت تريد تغيير السياسة العامة المتعلقة بمشاريع الأثر السريع أو منح استثناء في هذه الحالة. وإذا تم اتخاذ القرار بتمديد مشاريع الأثر السريع إلى ما بعد فترة السنتين، يجب الانتباه لكفالة أن تكون هذه المشاريع مطابقة للمفهوم الأساسي لهذا النوع من النشاط وأن تكون منسجمة مع الأنشطة التي تضطلع بها كيانات التنمية أو المساعدة الإنسانية الأخرى في منطقة البعثة.**

## خامسا - النتيجة

٤٥ - تمت الإشارة في الفقرة ٢٦ من تقرير الأداء (A/60/645) إلى الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد غير المربوط البالغ ٨١ ٠٢١ ٢٠٠ دولار لحساب الدول الأعضاء، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى التي تبلغ قيمتها ٢٧ ٢٨٧ ٥٠٠ دولار، بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة.**

٤٦ - وتمت الإشارة في الفقرة ٣٢ من الميزانية المقترحة (A/60/653) إلى الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٩ (A/58/19)، الفقرة ٩١.

١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد وضعت اللجنة الاستشارية في اعتبارها، لدى توصلها إلى النتيجة المتعلقة بمقدار الموارد المطلوبة للبعثة لفترة السنتين ٢٠٠٦/٢٠٠٧، نمط الإنفاق للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الذي يبيّن كامل التنفيذ تقريباً (انظر الفقرة ١١ أعلاه والمرفق الأول لهذا التقرير).

٤٧ - **وكما أشير إليه في الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه، سيتم الإبلاغ بصورة مستقلة عن الاحتياجات الإضافية، في حال وجودها، المتعلقة بتمديد زيادة الحد الأقصى لعدد الأفراد العسكريين أو نقل العسكريين مؤقتا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.**

٤٨ - **توصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة توصياتها الواردة في الفقرة ٢٨ أعلاه، بتخفيض احتياجات الميزانية المقدرة بمبلغ ٧٠٠ ٨٥٥ ٧١٦ دولار بمبلغ قدره ٠٠٠ ١٣٨ دولار. وعليه، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية مبلغاً قدره ٧٠٠ ٧١٧ ٧١٦ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهراً من ١ تموز/يونيه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.**

الوثائق

- تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥: تقرير الأمين العام (A/60/645)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧: تقرير الأمين العام (A/60/653)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/59/736/Add.11)
- قرارات الجمعية العامة ٢٦١/٥٨ باء و ٢٩٢/٥٩ و ٢٩٦/٥٩
- التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2006/159)
- قرارات مجلس الأمن ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٦٥٧ (٢٠٠٦) و ١٦٦٧ (٢٠٠٦)

## المرفق الأول

# النفقات الراهنة والمتوقعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

| | النفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | | | المتوقعة | | الفرق | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وصف البند | المخصصات[أ] (ألف) | إجمالي النفقات (باء) | الرصيد غير المرتبط (جيم) | النفقات لأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦(ب) (دال) | إجمالي النفقات بما فيها المتوقعة (هاء) =(باء + دال) | الرصيد غير المرتبط المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (و) = (ألف-هاء) | نسبة مئوية (زاي) = (واو/ألف) | أسباب الفرق |
| **أولا – الأفراد العسكريون والشرطة** | | | | | | | | |
| ٢١٢- المراقبون العسكريون | ١١ ٧١١ ٥٠٠ | ٨ ٩٧١ ١٩٨ | ٢ ٧٤٠ ٣٠٢ | ١ ٧٧٦ ٠٧٣ | ١٠ ٧٤٧ ٢٧١ | ٩٦٤ ٢٢٩ | | |
| ٢١٣- الوحدات العسكرية | ٣١٢ ٠٤٢ ٢٠٠ | ٣١١ ٢٩٧ ٤٥٥ | ٧٤٤ ٧٤٥ | ١٣ ٦٤٠ ٩٧٠ | ٣٢٤ ٩٣٨ ٤٢٥ | (١٢ ٨٩٦ ٢٢٥) | | |
| ٢١٤- الشرطة المدنية | ٣٧ ٥٣٩ ٦٠٠ | ٢٥ ٢٢١ ٩٤٥ | ١٢ ٣١٧ ٦٥٥ | ٤ ٧٠٥ ٣٤٠ | ٢٩ ٩٢٧ ٢٨٥ | ٧ ٦١٢ ٣١٥ | | |
| ٢١٦- وحدات الشرطة المشكلة | ١٠ ٧٦٦ ٠٠٠ | ١٠ ٠٥٢ ١٢٥ | ٧١٣ ٨٧٥ | ١ ٦١١ ٠٤٣ | ١١ ٦٦٣ ١٦٨ | (٨٩٧ ١٦٨) | | |
| **المجموع الفرعي، أولا** | **٣٧٢ ٠٥٩ ٣٠٠** | **٣٥٥ ٥٤٢ ٧٢٣** | **١٦ ٥١٦ ٥٧٧** | **٢١ ٧٣٣ ٤٢٦** | **٣٧٧ ٢٧٦ ١٤٩** | **(٥ ٢١٦ ٨٤٩)** | **١-** | يعزى تجاوز النفقات لكامل قوام القوات العسكرية، مقابل التخفيض التدريجي لثلاثة كتائب في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ المدرج في الميزانية ويأخذ بالحسبان الأرصدة غير المنفقة تحت بند الشرطة المدنية بسبب ارتفاع معدلات الشغور عما ورد في الميزانية وإلى انخفاض في الشرطة المدنية (وزيادة في وحدات الشرطة المشكلة). |
| **ثانيا – الموظفون المدنيون** | | | | | | | | |
| ٢٢١- الموظفون الدوليون | ٨٣ ٠٤٠ ٤٠٠ | ٦٨ ٠٣٥ ٥٩٧ | ١٥ ٠٠٤ ٨٠٣ | ١٣ ٦٦٤ ٥٨٠ | ٨١ ٧٠٠ ١٧٧ | ١ ٣٤٠ ٢٢٣ | | |
| ٢٢٢- الموظفون الوطنيون | ٩ ٨٦٧ ٧٠٠ | ٨ ٨٠٤ ٦٨٥ | ١ ٠٦٣ ٠١٥ | ٢ ٢٨٣ ٢٠٠ | ١١ ٠٨٧ ٨٨٥ | (١ ٢٢٠ ١٨٥) | | |

| وصف البند | المخصصات[أ] (ألف) | النفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦: إجمالي النفقات (باء) | النفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦: الرصيد غير المرتبط (جيم) | المتوقعة: النفقات لأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦(ب) (دال) | المتوقعة: إجمالي النفقات بما فيها المتوقعة (هاء) =(باء + دال) | المتوقعة: الرصيد غير المرتبط المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (و) = (ألف–هاء) | الفرق: نسبة مئوية (زاي) = (واو/ألف) | أسباب الفرق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٢٣- متطوعو الأمم المتحدة | ٩٠٠ ٣٥٠ ١٣ | ٩٩٩ ٢٤١ ١٣ | ٠٠٠ ٥٣٣ ١ | ٩٩٩ ٧٧٤ ١٤ | (٠٩٩ ٤٢٤ ١) | | | |
| **المجموع الفرعي، ثانيا** | **٠٠٠ ٢٥٩ ١٠٦** | **٢٨١ ٠٨٢ ٩٠** | **٧١٩ ١٧٦ ١٦** | **٧٨٠ ٤٨٠ ١٧** | **٠٦١ ٥٦٣ ١٠٧** | **(٠٦١ ٣٠٤ ١)** | **١,٢-** | يعزى تجاوز النفقات إلى انخفاض معدل الشغور عما ورد في الميزانية وزيادة معدلات أجور الموظفين الوطنيين اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وإلى زيادة عدد متطوعي الأمم المتحدة لدعم الانتخابات وزيادة بدلات غلاء المعيشة للمتطوعين. |
| **ثالثا – تكاليف التشغيل** | | | | | | | | |
| ٢٢٤- المساعدة العامة المؤقتة | ٦٠٠ ٧٦٧ ٢ | ٠١٢ ٣١٧ ٢ | ٥٨٨ ٥٠ ٤ | ٤٠٠ ٤١ ٣ | ٤١٢ ٦٥٨ ٢ | ١٨٨ ٠٩ ١ | | |
| ٢٢٥- الأفراد المقدمون من الحكومات | - | - | - | - | - | - | | |
| ٢٢٦- المراقبون المدنيون للانتخابات | - | - | - | - | - | - | | |
| ٢٢٧- الاستشاريون | ٢٠٠ ٦٧٦ | ٦٠٧ ٣١ ٢ | ٥٩٣ ٤٤ ٤ | ٨٠٠ ٨١ | ٤٠٧ ٥٠ ٢ | ٧٩٣ ٢٥ ٤ | | |
| ٢٢٨- السفر في مهام رسمية | ٢٠٠ ٨٦٩ ١ | ٢٨٥ ٧٤٨ ١ | ٩١٥ ٢٠ ١ | ٤٥٦ ٦٢ ٤ | ٧٤١ ٢١٠ ٢ | (٥٤١ ٤١ ٣) | | |
| ٢٣٠- المرافق والهياكل الأساسية | ٩٠٠ ٨٤١ ٨٩ | ٠٦٢ ٥٠٠ ٦٨ | ٨٣٨ ٣٤١ ٢١ | ٦٩٧ ٦٧ ١٤ | م٧٥٩ ٦٦٧ ٨٢ | ١٤١ ١٧٤ ٧ | | |
| ٢٣١- النقل البري | ٠٠٠ ٣٧٤ ٢٩ | ٤٤٠ ٣٩٥ ١٤ | ٥٦٠ ٩٧٨ ١٤ | ٤١٥ ٤٥ ٥ | ٨٥٥ ٤٠ ٩١ | ١٤٥ ٦٣٣ ٩ | | |
| ٢٣٢- النقل الجوي | ٧٠٠ ٧٩١ ٦١ | ٧٢٧ ٤٥٠ ٥٨ | ٩٧٣ ٣٤٠ ٣ | ٠٠٠ ٥٢ ٣ | ٧٢٧ ٩٠٢ ٦١ | (٠٢٧ ١١١) | | |
| ٢٣٣- النقل البحري | ٤٠٠ ٠٠٣ ٣ | ٨٣٥ ٢٣٧ ١ | ٥٦٥ م٧٦٥ ١ | ٠٠٠ ٢٠٠ ١ | ٨٣٥ ٤٣٧ ٢ | ٥٦٥ ٥٦٥ | | |
| ٢٣٤- الاتصالات | ٣٠٠ ٥٠١ ٢٣ | ٦٣٧ ٥٨٨ ١٨ | ٦٦٣ ٩١٢ ٤ | ٤٥٠ ٣٣ ٢ | ٠٨٧ ٠٢٢ ٢١ | ٢١٣ ٤٧٩ ٢ | | |
| ٢٣٥- تكنولوجيا المعلومات | ٩٠٠ ١٧٨ ٤ | ٩٥٩ ٠١١ ٣ | ٩٤١ ١٦٦ ١ | ٧٦١ ٦٣٧ | ٧٢٠ ٦٤٩ ٣ | ١٨٠ ٥٢٩ | | |
| ٢٣٦- الشؤون الطبية | ٧٠٠ ٩٩٥ ١٣ | ٢٧٣ ٨٥٥ ١٥ | (٥٧٣ ٨٥٩ ١) | ٦٤١ ٤٧٠ ١ | ٩١٤ ٣٢٥ ١٧ | (٢١٤ ٣٣٠ ٣) | | |
| ٢٣٧- المعدات الخاصة | ٥٠٠ ٢٠٥ ٥ | ٨٤٠ ١٩١ ٥ | ٦٦٠ ١٣ | - | ٨٤٠ ١٩١ ٥ | ٦٦٠ ١٣ | | |

| | | النفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | | | المتوقعة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وصف البند | | المخصصات[أ] | إجمالي النفقات | الرصيد غير المرتبط | النفقات لأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦(ب) | إجمالي النفقات بما فيها المتوقعة | الرصيد غير المرتبط المقدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ | الفرق نسبة مئوية | أسباب الفرق |
| | | (ألف) | (باء) | (جيم) | (دال) | (هاء) =(باء + دال) | (و) = (ألف-هاء) | (زاي) = (واو/ألف) | |
| ٢٣٨- | لوازم وخدمات ومعدات متنوعة | ٦ ٨٩٨ ٤٠٠ | ٦ ٧٩٧ ٥٨٨ | ١٠٠ ٨١٢ | ٨١٩ ٦٠٠ | ٧ ٦١٧ ١٨٨ | (٧١٨ ٧٨٨) | | |
| ٢٣٩- | مشاريع الأثر السريع | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | ٩٠٥ ٩٥٣ | ٩٤ ٠٤٧ | ٩٤ ٠٤٧ | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | – | | |
| **المجموع الفرعي، ثالثا** | | **٢٤٤ ١٠٣ ٨٠٠** | **١٩٧ ٢٣٢ ٢١٨** | **٤٦ ٨٧١ ٥٨٢** | **٣٠ ٤٤٣ ٢٦٧** | **٢٢٧ ٦٧٥ ٤٨٥** | **١٦ ٤٢٨ ٣١٥** | **٧** | تعزى الأرصدة غير المنفقة إلى انخفاض الاحتياجات من الوقود واستئجار الأماكن واحتياز عدد أقل من المركبات وانخفاض احتياجات الاتصالات التجارية وقطع الغيار. |
| **الإجمالي** | | **٧٢٢ ٤٢٢ ١٠٠** | **٦٤٢ ٨٥٧ ٢٢٢** | **٧٩ ٥٦٤ ٨٧٨** | **٦٩ ٦٥٧ ٤٧٣** | **٧٢١ ٥١٤ ٦٩٥** | **٩ ٩٠٧ ٤٠٥** | **١** | |
| الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | | ١١ ٢١٥ ٧٠٠ | ٨ ٩٢٠ ٣٠٥ | ٢ ٢٩٥ ٣٩٥ | م١ ٨٠١ ٧٢٤ | ١٠ ٧٢٢ ٠٢٩ | ٤٩٣ ٦٧١ | | |
| **الصافي** | | **٧١١ ٢٠٦ ٤٠٠** | **٦٣٣ ٩٣٦ ٩١٧** | **٧٧ ٢٦٩ ٤٨٣** | **٦٧ ٨٥٥ ٧٤٩** | **٧٠١ ٧٩٢ ٦٦٦** | **٩ ٤١٣ ٧٣٤** | | |
| تبرعات عينية (واردة في الميزانية) | | ١٢٠ ٠٠٠ | | – | – | – | ١٢٠ ٠٠٠ | | |
| **المجموع** | | **٧٢٢ ٥٤٢ ١٠٠** | **٦٤٢ ٨٥٧ ٢٢٢** | **٧٩ ٥٦٤ ٨٧٨** | **٦٥ ٦٥٧ ٤٧٣** | **٧١٢ ٥١٤ ٦٩٥** | **١٠ ٠٢٧ ٤٠٥** | **١** | |

(أ) لا يشمل المبالغ المتعلقة بالحصة التناسبية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في تمويل حساب الدعم وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي.

(ب) عمليات الربط المسبق في ٣٠ نيسان/أبريل مدرجة في النفقات المتوقعة لأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦.

# المرفق الثاني

## تكاليف العقود الفردية والتجارية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

### ألف - ٢٠٠٥-٢٠٠٦

| | المتعهدون الفرديون | | العقود التجارية | | إجمالي الكلفة |
|---|---|---|---|---|---|
| | العدد[أ] | الكلفة | العدد | الكلفة | |
| النقل | ٦١ | ١٥٢,٣ | - | - | ١٥٢,٣ |
| الهندسة | ٢٧٨ | ٦٩٣,٩ | - | - | ٦٩٣,٩ |
| الأمن[ب] | ١٣٤ | ٣٣٤,٥ | ١ | ١ ٢٦٦,٠ | ١ ٦٠٠,٥ |
| **المجموع** | **٤٧٣** | **١ ١٨٠,٦** | **١** | **١ ٢٦٦,٠** | **٢ ٤٤٦,٦** |

### باء - ٢٠٠٦-٢٠٠٧

| | المتعهدون الفرديون | | الوظائف | العقود التجارية | | إجمالي الكلفة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد[أ] | الكلفة | العدد | الكلفة | العدد | الكلفة | |
| النقل | - | - | ٢٩ | ٤٦٦,٩ | - | - | ٤٦٦,٩ |
| الهندسة | - | - | ٧٠ | ١ ١٢٧,٠ | - | - | ١ ١٢٧,٠ |
| الأمن[ب] | - | - | ٦٢ | ٩٩٨,٢ | ١ | ٢ ٣٧٠,٩ | ٣ ٣٦٩,١ |
| **المجموع** | **-** | **-** | **١٦١** | **٢ ٥٩٢,١** | **١** | **٢ ٣٧٠,٩** | **٤ ٩٦٣,٠** |

### جيم - الفرق (باء - ألف)

| | الكلفة الإجمالية |
|---|---|
| النقل | ٣١٤,٦ |
| الهندسة | ٤٣٣,١ |
| الأمن[ب] | ١ ٧٦٨,٦ |
| **المجموع** | **٢ ٥١٦,٤** |

(أ) العدد المتوسط للفترة المذكورة.

(ب) في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ومعظم الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ تم توفير الأمن للمكاتب الإدارية في الأقاليم من خلال الإشغال المشترك للمكاتب مع الوحدات العسكرية، بيد أن المكاتب الإدارية ستنتقل خارج الوحدات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وسيتطلب الأمر توفير الخدمات الأمنية من جانب البعثة. وسيترتب على ذلك زيادة إجمالية بمقدار ٢,٥ مليون دولار.